

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) في المجتمع العراقي وأهم ماتناولته الصحف العراقية الوطنية عنها

م. فيان حسين أحمد

شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة / رئاسة جامعة بغداد

vianhussen@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.36473/ujhss.v60i4.1825>

تاريخ الاستلام : 2021 / 1 / 4

تاريخ القبول : 2021 / 2 / 2



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المستخلص :

اعتمدت دراسة البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لرصد وتحليل اهم التحديات التي واجهها العراق وتلخصت اهمية في تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على العراق خلال مدة اربع سنوات والتحديات التي واجهتها الحكومات العراقية المتعاقبة في الحفاظ على الاقتصاد العراقي واسعار السوق ونسبة البطالة كما بينت في البحث ماتناولته الصحافة الوطنية من رأي الشارع العراقي حول الازمة الاقتصادية العالمية ونقل معاناة المواطن العراقي وكذلك بينت الدراسة مقالات الصحافة الوطنية في تلك المدة الاراء والحلول لعبور هذه الازمة بما يخدم مصلحة الوطن بصورة عامة ومصلحة الشعب بصورة خاصة . اذ سعى الملك فيصل الاول لتلافي اثار الازمة التي خلفتها الازمة الاقتصادية العالمية مع نوري السعيد من خلال اللقاء بخبراء الاقتصاد والمال من البلدان الاوربية للخروج برؤية واضحة لحجم واثار هذه الازمة ومتعلقاتها بالعراق ، ومن نتائج تحليل البحث تبين تأثير حوالي اربعة عشر صحيفة وطنية تناولت في مقالاتها تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية ومنها صحيفة الرافدان وصحيفة النهضة العراقية وصحيفة العالم العربي وصحيفة نداء الشعب وصحيفة صدى الوطن وصحيفة الثبات وصحيفة البلاد وغيرها من الصحف العراقية الوطنية .
الكلمات المفتاحية : الصحافة ، الازمة المالية الاقتصادية ، الملك فيصل الاول ، نوري السعيد

The Impact of the Global Economic Crisis (1929-1933) on Iraqi Society and the Most Important Topics Covered by the Iraqi National Newspapers

Lect. Vian Hussein Ahmed

Division of Rehabilitation, Employment and Follow-up / Presidency
of the University of Baghdad

vianhussen@gmail.com

Abstract

My research study relied on the descriptive and analytical approach to monitor and analyze the most important challenges that Iraq faced, and its importance was summarized in the impact of the global economic crisis on Iraq during a period of four years and the challenges that the Iraqi governments faced in this period by preserving the Iraqi economy, market prices and the unemployment rate as indicated in my research what was reported by the national press From the opinion of the Iraqi street about the global economic crisis and the transfer of the suffering of the Iraqi citizen, as well as the articles of the national press during that period the opinions and solutions to cross this crisis in a way that serves the interest of the country in general and the interest of the people in particular. King Faisal sought to avoid the effects of the crisis left by the global economic crisis with Nuri Al-Saeed by meeting with economists and finance experts from European countries to come up with a clear vision of the size and effects of this crisis and its implications in Iraq. International economic newspaper, including Al-Rafidan newspaper, Al-Nahda Iraqi newspaper, Al-Alam Al-Arabi newspaper, Nidaa Al-Shaab newspaper, Sada Al-Watan newspaper, Al-Thabat newspaper, Al-Bilad newspaper, and other national Iraqi newspapers.

Keywords: the press, the economic financial crisis, King Faisal the First, Nuri Al-Saeed

المقدمة

حدثت الازمة الاقتصادية في عام 1929 م ، نهاية عقد العشرينات ومروراً بعقد الثلاثينات وتعد أكبر وأشهر الازمات الاقتصادية في القرن العشرين ، وبدأت الازمة مع انهيار الاسهم الامريكية يوم 1929/10/29، والمسمى بيوم (الثلاثاء الاسود) .⁽¹⁾ (الثلاثاء الاسود) هو انهيار لسوق الاسهم الامريكية بورصة وول ستريت) يوم الثلاثاء 29 تشرين الاول 1929 بعد انهيار سابق لها قبل 5 ايام في يوم الخميس 24 تشرين الاول 1929 كأول خطوة للأزمة الاقتصادية العالمية في عقد الثلاثينات من القرن العشرين والمعروفة بالكساد الكبير. (عبد النبي ، 2013 ، ص 159) (Abdul Nabi, 2013, p. 159).

كان تأثير الازمة مدمراً على كل الدول تقريباً ومنها الدول الغنية فأخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلاثين كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والاسعار والارباح ، وكان اكثر المتأثرين بالازمة هي المدن وبخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت اعمال البناء تقريباً في معظم الدول ، وتأثر المزارعون ايضاً بهبوط اسعار المحاصيل الزراعية الى حوالي 60% من قيمتها كافة المناطق المعتمدة على قطاع الصناعات الاساسية كالتعدين وقطع الاشجار هي الاكثر تضرراً وذلك لنقص الطلب على المواد الاولية بالاضافة الى عدم وجود فرص عمل بديله ، وأدت الى توقف المصانع عن الانتاج وتشردت عائلات بكاملها والتي أصبحت تنام في اكواخ من الكارتون وتبحث عن قوتها في مخازن الاوساخ والقمامة .

اثرت الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بشكل عام وتعرضت البلاد الى كساد تجاري وضيق اقتصادي ارهق الناس جميعاً ، فضلاً عن الميزانية العامة للبلاد التي كانت تعاني من صعوبات دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين .

منذ بداية الازمة الاقتصادية العالمية حاولت الصحافة العراقية الوطنية ترجمة الاحداث العالمية وتبسيطها للقارئ العراقي حيث بينت تداعيات الازمة الاقتصادية على السوق العراقي الذي كان في مرحلة النشأ كون الدولة العراقية حديثه التأسيس (النظام الملكي) ، وحاولت

ايضاً من خلال مقالاتها تثقيف وتوعية المجتمع العراقي لمواجهة هذه الازمة الاقتصادية لكبح جماح الانتداب البريطاني .

ركز البحث على تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على العراق وبشكل مفصل (سنوي) ، اذ تم ايضاح بداية تأثير الازمة على العراق وكيف واجهتها الوزارات العراقية المتعاقبة خلال تلك المدة وماتناولته الصحافة الوطنية من بداية الازمة وتأثيرها على الشارع العراقي وتطویر الشعب بما يحدث من قرارات وايجاد حلول داخل البيت السياسي العراقي (حكومة وبرلمان) .

المبحث الاول : موقف الصحافة العراقية خلال تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على العراق عام 1929

بعد انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون * (هو عبد المحسن بن فهد بن علي بن ثامر من عائلة تخرج بالاصل الى اشراف الحجاز ، ساهم في الانتخابات حزب الاتحاد والترقي مرشحا عنه، وفي اواخر 1910 انتخب نائبا في مجلس المبعوثان العثماني عن المنتفك لأول مرة ، وفي 1912 انتخب مرة ثانية عن المنطقة ذاتها ، وفي 1914 أعيد انتخابه نائبا في مجلس المبعوثان عن المنتفك ، وفي 24 نيسان 1922 عين وزيرا للعدلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية للمزيد ينظر : الجوال ، خالد احمد ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (1920-1958) ، بغداد ، اصدارات مشروع بغداد ، ج 1 ، 2013 ، ص 465) ، تسلم رئاسة الوزراء ناجي السويدي * (1929/10/18 - 1931/3/11) تخرج من كلية الحقوق في استانبول وعين مدعيا في اليمن ثم عضو محكمة استئناف بغداد ، في 10 ايلول عين وزيرا للعدلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية ، في 18 تشرين الثاني 1922 عين وزيرا للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الاولى . للمزيد ينظر : (الجوال ، 2013 ، ص 183) (AL jiwali، 2013 ، p 183) الذي بذل جهوداً حثيثة لتغيير بعض بنود المعاهدة العراقية البريطانية الثالثة ، الا ان حكومة بريطانيا لم توافق على التبديل حريصاً على مصالحها العسكرية ، والمالية ، والاستراتيجية في العراق (2) (زكي ، 2011 ، ص 108) (Zaki 2011, p. 108) واعلنت حكومة

ناجي السويدي ان منهاجها هو تطبيق منهاج عبد المحسن السعدون الاخيرة)⁽³⁾ عبد اللطيف ، 2010 ، ص78) (Abdul Latif, 2010, p.78)

جاء في صحيفة نداء الشعب مقالا بعنوان ⁽⁴⁾ «تألفت الوزارة الجديدة والمعروف أنها ستسير على خطة الوزارة السعدونية ولكن كيف ؟ البريطانيون لا يوافقون على ماتطلبه الامة من عمل ، هذا مايقوله السعدون نفسه ومعنى ذلك ان خطة الوزارة السعدونية صدمت صدمة عنيفة من البريطانيين ، وفشلت المساعي المبذولة لتحقيق مطالب البلاد ، اذا فموقف الوزارة السعدونية الجديدة لايشبه موقف سابقتها وعليها ان تتخذ خطة خاصة لنفسها لمعالجة الوضع الراهن تتمكن بها حمل البريطانيين على الرضوخ والتسليم بحقوق هذا الشعب المظلوم ⁽⁴⁾ » (صحيفة نداء الشعب ، 1929 ، ص 3) (Nidaa Al-Shaab Newspaper , 1929, p 3)

وفي عدد آخر نشرت تقول : ((أنتظروا والى متى)) ؟)) لقد انتظرنا تسع سنوات بل اكثر ، انتظرنا منذ بداية الحكم الوطني حتى اليوم ، فماذا كانت النتيجة خلال هذا الزمن الطويل ، غير سلسلة المعاهدات والاتفاقات الانتدابية التي طوقت بها الوزارات اعناقنا وعدة امتيازات منحو بموجبها مرافق الثروة في بلادنا الى البريطانيين بلا ثمن تدهور مريع في كل اوضاع البلاد ، تأخر مستمر في كافة فروع حياتها والحبل على الجرار....))⁽⁵⁾ (صحيفة نداء الشعب ، 1930 ، ص6) (Nidaa Al Shaab Newspaper, , 1930, p. 6)

تزامنت وزارة ناجي السويدي مع تقادم الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، فأضطرت الحكومة الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات بهدف تخفيف الاعباء المالية عن كاهل خزينة الدولة ، تلك الاعباء التي كانت فوق طاقتها الى حد كبير ، بلغ الامر بها حدآ حملها على الغاء وزارة الري والزراعة ، وحتى وزارة المعادن والاشغال⁽⁶⁾ (عبد اللطيف ، 1990 ، ص307 . (Abdul Latif, 1990, p.307)

طرح السيد رئيس الوزراء على المعتمد السامي البريطاني فكرة البدء بمحادثات حول كلفة دار الاعتماد ، فكان رد فعل المعتمد همفريز متعاطفاً مع طلب السويدي ، فأقترح على لندن اعفاء العراق من هذا العبأ المالي ، لكن اقتراح همفريز لم يجد ترحيباً عند كافة الدوائر

المعيشة في الحكومة البريطانية) (7) نعمة ، 1988 ، ص 256-257) (Nehme, 1988, pp 257-256 .)

لم تستمر الوزارة اكثر من اربعة اشهر حتى اصطدمت بمعارضة المندوب السامي في جهودها لوضع انظمة وزارية لتقليص وجود المستشارين ، والموظفين البريطانيين الذين يتقاضون رواتب ضخمة دون حاجة

كبيرة لهم⁽⁸⁾ رشيد ، 2002 ، ص 84 . (Rashid, 2002, p.84)

نشرت صحيفة الرافدين مقالاً بعنوان ((الانكليز ايضاً)) ، فقد وعدت بريطانيا وزارة ناجي السويدي بشتى المواعيد ، وجاءتها بتصريح يقول إلغاء الانتداب ودخول العراق عصابة الامم خالياً من المعاهدات الثقيلة على ان يستعاض عنها بمعاهدة على أساس المنافع المتبادلة وفق التسوية البريطانية المصرية ، الا أن بريطانيا التي اعتادت النكت بالوعود ، والعهود جابهت الوزارة في صغيرة وكبيرة من الشوائب الداخلية فهي قد ارهقت الوزارة بنظامها الداخلي والمالي ، وأضافت على مواردها شروطاً ثقيلة قيدت حتى من سلطة الوزير الممنوحة له بنظام التفتيش الاداري ثم غلقت يد الوزارة في التعريف الكمركية التي جاءت صفراً على اليسار فلا هي أفادت المنتج الوطني ، ولاهي منعت ولو بعض الكماليات من المستوردات الاجنبية ، فالوزارة تهاونت في كل هذه الامور لانها كانت تؤمل خيراً من وراء النتائج ، وتعلق آمالاً على الميزانية وعلى تحقيق الوعود الموهومة ، وكذلك أرادت الوزارة ان تقصي بعض الموظفين على الوظائف وهي تستند في ذلك الى نصوص المعاهدة ، واتفاقية الموظفين الملحقة بها ولكن بريطانيا لم ترضى هذا السلوك من الوزارة لانه سوف يقال من مصروف الموازنة العامة ويحدث فيها توفير لكي يصرف على بعض المشاريع العمرانية ، وهذا ماكانت تريده بريطانيا التي سارت على خطة أرهاق البلاد وأضعافه⁽⁹⁾ (صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص 9) (9. Al-Rafidan Newspaper, 1930, p) ، وفي مقال آخر بعنوان ((أزمة ؟)) ، كتبت تقول : أن استقالة الوزارة السويدية التي قالت أنها فشلت في تطبيق وافق عليه دار الاعتماد ، ثم عجز عن تنفيذ ، وتقول الوزارة أنها تألفت بناء على التصريح البريطاني الذي كان يعده هؤلاء الناس أخرجت تجربة تعانيتها البلاد بعد أن فشلت سياستها الايجابية مع بريطانيا فكيف يحق للاستشارة البريطانية ان تبطل قرارات مجلس

الوزراء التي أخذت شكلها القانوني ، واي استقلال زائف هذا الذي تمن به الحكومة البريطانية وهو انما يتضاءل تجاه الارادة البريطانية في ابقاء موظفين بريطانيين بين اثنين لاتستطيع الحكومة ولارئيسها الاعلى ان نقصيهما ، فأن الحكومة البريطانية لاتستطيع ان تطعن السيادة العراقية فتوقف قرارات مجلس الوزراء وهذا دليل قاطع حول عدم وجود استقلال حقيقي ، فبريطانيا كانت هي المسؤولة عن كل ضرر وأسراف في المال ، وكانت الجهة البريطانية تسرف وتمض الوقت بين الموافقة والانذار والمكتبات حتى اضطرت الحكومة الى تمديد المجلس النيابي الذي بدوره يستهلك جزء غير يسير من ميزانية الدولة ، وان المقصر الوحيد هو الوزارة التي تقاعست عن العمل وتراجعت امام الرغبة البريطانية واذا كان عليها ان تقرر موازنتها العامة وتتدفع الى تطبيقها واذا كان عليها ان تقرر موازنتها العامة وتتدفع الى تطبيقها واذا كانت بريطانيا من رأي بعارض رأي الحكومة فلترفعة الى لجنة التحكيم ، هذا هو المفروض الذي يجب على الوزارة القيام به اذا كانت لديها شئ من الجراءة والصلابة ، اما اذا تراجعت امام الاصرار البريطاني وتكتفي بالاستقالة فذلك جبن معيب طالما أعتادته الوزارات السابقة وأنتهى الامر ورفعت الوزارة أستقالتها وقبلت نهائياً⁽¹⁰⁾ صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص 12) (Al-Rafidan Newspaper, 1930, p. 12) وفي مقال آخر بعنوان " موقف غامض " ، والذي صرح فيه الرئيس المستقيل ناجي السويدي عن الاسباب والدوافع التي حملته على الاستقالة بعد أن أخرج من الجهة البريطانية على لسان صحيفتها البغداد تايمز ، وبعد أن قوبلت هذا الاستقالة بالشك والريبة ، وان اي غموض أو ابهام في تصريحه سوف يدل دلال واضحة على أن الوزارة غير صادقة في دعاياتها الواسعة ، فالوزارة تخاف أن تجهر بأسباب الاستقالة لئلا توغز صدر الجهة البريطانية فتقلت من أيديها فرصة العودة الى الحكم ثانية .

فعزم الشباب على إقامة مظاهرة تجمع في جامع الحيدر خانة ، وبعد ألقاء الخطب قصد الشباب البلاط الملكي وطلبوا من صاحب الجلالة أن يرسل ممثلاً عن جلالته يسمع الخطب التي تتلى ، ثم ترجع المظاهرة الى دار الاعتماد البريطاني في العراق وتوضح لممثله عن الوضع الراهن ، ثم قصدت جسر مود وكانت قاصده حزب التقدم وتطلب منهم موقفاً مشرفاً يحفظ قضية البلاد ويصونها من التراجع المعيب⁽¹¹⁾ (صحيفة الرافدان ،

1930 ، ص 5) (Al-Rafidan Newspaper, 1930, p.5 ، وأثناء خطبة ياسين الهاشمي رئيس حزب الشعب الذي فضح فيها السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الحكومة البريطانية في هذه البلاد وأظهر ماكان خافياً على الرأي العام العراقي من معاهدة سرية كانت هي سلاح الجهة البريطانية تلوح بها أتجاه الوزارة ، وان قيام معاهدة سرية مكتوبة هي التي تعتمد عليها بريطانيا علاوة على المعاهدة المشؤومة وهي التي تعين صلاتنا مع الحليفة ، وان مثل هذه المعاهدة لاكتسب شكلاً قانونياً مالم تعرض أمام مجلس الامة ليقول فيها كلمته ، فالامة التي رفضت المعاهدات العلنية التي أخذت شكلاً تظاهرياً حقوقياً بتوقيعها من قبل المجلس التأسيسي وماتبعه والتي ظهرت مقتها الشديد لها ، فكيف سترضى بمعاهدة أشد منها وطأه وأعظم خطراً على مصالح البلاد ⁽¹²⁾ (صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص6) (Al-Rafidan Newspaper, 1930, p.6)

أما صحيفة العراق فقد كتبت مقالا تحت عنوان ((حكموا العقل لا الهوى)) ، فقالت : كان العراق قبل عقد المعاهدة واقفاً على مفترق الطريق فأما ان يحالف بريطانيا أو ان يرفض مخالفتها ويتجه أتجاهاً آخر ، ولم يكن ساستنا الذين عقدوا المعاهدة الجديدة بغافلين عن ما فيها من بعض القيود ولا تتفق مع الاماني العراقية ولم يجهلوا أن الاستقرار التام يؤخذ ولايعطى فهذا القول المأثور عقيدتهم السامية ، وهدفهم الاول وغايتهم المقدسة ، ولكنهم فضلوا ان يحققوا للبلاد قسماً غير قليل من حقوقها . ⁽¹³⁾ (صحيفة العراق ، 1930 ، ص4) (4.Al-Iraq Newspaper, 1930, p) .

شعرت الامة بوضعها الراهن وعلمت أن القصد منه أن هو الا صدها عن المطالبة بحقوقها فهي قد أخذت تتحضر الى هذا الحال كي تحدث فيه حدثاً جديداً يلائم تلك الجهود التي قدمتها في سبيل حريتها ، فقيام نفر من الشباب يعلنون عن رغبتهم في اقامة مظاهرة سلمية حتى أنهالت البرقيات من الجهات يشاركون الشباب الناهض لشعوره الحي وقدمت الطلبات في بعض الانحاء للقيام بمظاهرات سلمية فقامت في بغداد والذي أتفق عليه ان يكون يوم الجمعة المصادف 21 اذار في جامع حيدر خانة ، وكانت هذه الظاهرة الجديدة من نوعها من جانب الكتلة الوطنية في البلاد والتي تدل على توحيد الجهود ، وهي دليل على فشل السياسة الاستعمارية في هذه البلاد ، فالامة

أخذت تشعر بأن جهودها وتضحياتها في سبيل استقلالها وحريتها لم تنتج الا شراً ولم تنل بديلاً عن ذلك الثمن إلا وضعاً زائفاً وحكماً مزدوجاً ودستوراً غير محترم ، وشيبيه العمال، واصحاب الصنائع ، ناقمة من الوضع الشاذ وهي تستنكر تصلب البريطانيين تجاه مطالب الشعب ، وتؤيد مطالب الوزارة السويدية التي تعدها جزء من اجزاء ماتتطلبه البلاد ، وتطلب من نوابها ومن كافة الاحزاب والهيئات الوطنية ، ورجال الشعب المخلصين الثبات ، والتمسك بمطالب الامه العراقية كاملة مهما كلف الامر⁽¹⁴⁾ (صحيفة الرافدان، 1930 ، ص 6) ((Al-Rafidan Newspaper, 1930, p.6 ، أغلقت الاسواق والحوانيت يوم الجمعة المصادف 21 آذار في الساعة الثانية عشر ظهراً تموج الشارع العمومي بال جماهير المحتشدة قاصدة جامع الحيدر خانة وقد منعت السيارات ووسائل النقل السير في الشارع العام ، وكان هناك مائة وخمسين شاباً يحملون الشعارات الحريية) الخضراء) رمز الامل القومي ، وقد القى الخطباء كلماتهم الافتتاحية واحتجاجاتهم الذي سيرفع الى القيادات العليا والى الجهات المختصة ، وطلب موافقة الحضور على رفعه فأجابوه بالموافقة بين الهتاف المتعالي والتصفيق العجاج ، وبعد ذلك خرج المتظاهرون الى الشارع العام تتقدمهم حملت الاعلام وكتب عليها :

((الاستقلال يؤخذ ولا يعطى))

((ماضع حق وراءه مطالب))

((للوطن نحيا وللوطن نموت))

((ليحيى العراق حراً مستقلاً))

كانت الجماهير المتظاهرة تسير حسب المنهاج المقرر ، يتقدمهم العلماء المسلمين وكان النواب والاعيان يسيرون وراء الرؤساء الروحانيين وفق المنهج المقرر وما أن خرج المتظاهرون من الباب الشرقي الى الدباغ خانة عائدين الى جامع الحيدر خانة حتى اشتد حماسهم ، واهتاجت عواطفهم الكامنة فأخذوا يصفقون ويهوسون بالهوسات الوطنية المؤثرة:

((الموت او الاستقلال))

((استقلال الامة احنا نريده))

((بسك عاد استقلال النا))

((ساعة أو مضمونة بالندن))

كانوا على الرغم من حماس المتظاهرون الشديد، وسخطهم على الوضع الممقوت يحافظون على الهدوء والسكينة ، ويستمعون الى ارشادات القائمين بالتظاهرات ، وقد ادت الشرطة واجباتها بكل امانة وكان جميل المدفعي* (هو جميل بن محمد اغا النينوي نسبة الى نينوي ومعروف بأسم المدفعي لانه كان ملازما مدفعيا في الجيش العثماني من مواليد 1890 في الموصل ، انتمى الى مدرسة الهندسة في استانبول وتخرج ضابط مدفعية ، عضو في جمعية العهد التي تأسست في 28 تشرين الاول 1913 في استانبول على يد عزيز علي المصري وطه الهاشمي . للمزيد ينظر : (السراج ، 1991 ، ص 11) -Al (Sarraj, 1991, p.11) ، وعلي جودت الايوبي (*احد السياسيين العراقيين اثناء العهد الملكي في العراق وشغل منصب رئيس الوزراء في العراق ثلاث مرات من 1934-1935 ومن 1949-1950 واخيرا في عام 1957 . للمزيد ينظر : (صحيفة المدى ، 2015، ص 3) (Al-Mada Newspaper, 2015, p. 3) ، على رأسهم الى ان انتهت التظاهرة بسلام⁽¹⁵⁾ (صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص2) (Al-Rafidan Newspaper, 1930, p. 2) .

المبحث الثاني : موقف الصحافة العراقية خلال تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على العراق عام 1930

طلبت الوزارة الجديدة من الصحف مهلة تعد بعدد اصابع اليد لما للصحف من الدور المهم ، وقد كان حتماً على الصحف ان تترك للوزارة مثل تلك الفرصة، ولو أنها أمنت عواقب المماطلة والتسويف أو أنها لو اتطلعت على الاقل على منهاج هذه الوزارة الجديدة والشروط التي من أجلها أقدمت على الكراسي ، ولكن تلك الصحف التي يراد منها التريث ، ويراد منها التأنى تجهل حتى الالاس التي كانت قاعدة لدخول الوزارة ، ولاتعلم الطريق الذي يراد منها أجتيازه ، هي والوزارة متكاتفين معاً في سبيل مصلحة البلاد ، ولو كان لتلك الوزارة منهاج معيناً لجاءت به الى الرأي العام ، موضحة النقاط التي كانت موضع القبول من الجبهه البريطانية ، ومن خلال ماتطلبه الوزارة يدل على أن الوزارة فاشلة في سياستها وأنها لم

تأخذ بيدها حتى ولا وعد واحد من الجانب البريطاني ، وأن الوزارة الحاضرة تعلم بأن شعور الامة قد بلغ أشده من المقت والكره وأنها لم تعد تقنع بهذه الوعود وانها لن تصبر على هذه الاوضاع وان ذلك الشعور الذي لمستته الوزارة في تظاهرات الامة المحتشدة مطالبة بحقها الهضم لا بد ان يهيب بالوزارة لان تلك سبيل المصلحة الوطنية وان لاتمكث في الكراسي بين هذا السخط الذي يعم البلاد وهذه النعمة التي تساور النفوس المضطربة (16) (صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص 3) (Al-Rafidan Newspaper, 1930, p . 3) .

وجاء في صحيفة الرافدان ((أن رئيس الوزراء نوري السعيد قد رفع لصاحب الجلالة كتابه الذي حاز بقبول من المسؤولين عن السياسة العراقية فأصبح منهاجاً معيناً للوزارة ، ومن حق الامة ان تحاسب الوزارة ، وأن تناقش محتوياتها ، وتضمن المنهاج ثلاث نقاط هامة ، الاولى : قضية المفاوضات والمعاهدة الجديدة ، والثانية : معالجة الموقف الاقتصادي الراهن ، والثالثة : تولي المسؤولية التدريجية في دور الانتقال في هذه الفترة القصيرة المنتهية بدخول العراق عصبة الامم عام 1932 (17) (صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص 1) (Al-Rafidan Newspaper, 1930, p . 1) .

جاء في صحيفة الرافدان مقالة بعنوان ((الموقف الاقتصادي))، أن كتاب فخامة رئيس الوزراء حين بحث في الموقف الاقتصادي ولم يبين الدواء الصالح لمعالجته معالجة جدية ألا دواء واحداً هو أماكن أجراء تنازلات أخرى في فصول موازنة الدولة العامة لسنة 1930 ، وهذا دواء قليل الاثر في السقام الاقتصادي المزمن ، في حين وصف الحزب الوطني الموقف الاقتصادي للبلاد في اجتماعه الاخير وأوضح بعض التدابير الواجب اتخاذها غير أن هذه الوزارة الحاضرة لم تشر الى أماكن تنفيذها ، أو ايجاد تدابير أخرى من شأنها أن تخفف من هذه الضائقة المالية المستحكمة في الكتاب الذي عده متضمناً منهاجاً فكانت تلك الوزارة قد أتخذت الايام والغموض شعارها في معالجة القضية العراقية العامة بالطرق الثلاثة التي رأتها كافية للغرض ، على أننا أذ نظرنا الى منهاج الوزارة السعدونية الرابعة الذي هو نفسه منهاج الوزارة السويدية المستقبلة لوجدنا فيه قواعد لمعالجة الموقف الاقتصادي ، وأصلاح التأسيسات الحكومية تحت عنوان ((تنقيح)) فكيف فكرت الوزارة الحاضرة في تلك القواعد أليس سكوتها عن الموافقة من مايدل على عجزها عن التنفيذ ، فهل هذا تقدم الى

الامام أم انه تراجع للوراء ؟) (18) صحيفة الرافدان ، 1930 ، ص (7) (Al-Rafidan Newspaper, , 1930, p.7) .

نشرت صحيفة النهضة العراقية مقالاً ((الضائقة المالية ، وماذا أعدت الحكومة لدرء هذا الخطر)) ، فإن الوزارة السعيدية قد أقدمت على الاضطلاع بأعباء الحكم والمسؤولية وهي ملمة كل الامام بالضائقة المالية الضارية أطناها في البلاد ، فوضعت المسؤولية المترتبة عليها تجاه هذه القضية نصب عينها) (19) صحيفة النهضة العراقية ، 1930 ، ص (3) (Al-Nahda Iraqi Newspaper, 1930, p. 3) .

ونشرت أيضاً مقالاً بعنوان ((الخطر المدهم ..ولو كان رمحاً واحداً لأتقيته ، ولكنه رمح وثن وثالث)) ، فإن الشعب العراقي على حافة القبر في تجارته ، وصناعته ، في زراعته ، ومرافقه ، في كافة شؤونه ، والله أعلم والناس يعلمون ان السياسة الانتدابية زائدة دودية تنخر في جسم هذا الشعب فأستأصلوا هذه الزائدة الخبيثة يسلم كل الجسم ، ولكن اين الطبيب الحاذق الجريء الذي يبتتر ذلك العضو الفاسد ، ويريح سائر الاعضاء من الالم ، والسقم اذا كان في البلاد ممن يؤهل نفسه لذلك ويؤخذ على عاتقه تلك المسؤولية العظيمة ، فليتقدم الاسعاف هذا الشعب المظلوم والرأي العام في قبضه يده ، ورهن أشارته هذا التدبير الصحيح لانقاذ العراق من ورطته الحاضرة فأين العاملون... ؟) (20) صحيفة النهضة العراقية ، 1930 ، ص (4) (Al-Nahda Iraqi Newspaper, 1930, p. 4) .

يرجع سوء الحالة في العراق الى عامل واحد لاثاني له ولا ثالث ، ذلك هو تسلط النفوذ الاجنبي على مقدرات هذا الوطن المظلوم ، يتطلع علينا شبح المجاعة الرهيب فليتببر المخلصون) (21) صحيفة النهضة العراقية . 1930 ، ص (5) (Al-Nahda Iraqi Newspaper, 1930, p. 5) ، كما أن ((تشجيع المصنوعات الوطنية)) التي ذكرته صحيفة النهضة العراقية في مقالها ، وأن الضائقة المالية أخذه بالخناق ، والضرائب قد أثقلت كاهل الفلاح فعلياً ، والحالة تعمل وراء أسعاد هذه الامة ولاسعادة ولاهناء في غير تشجيع مصنوعات البلاد ، فتعالوا نتعاهد ونتحالف على مقاطعة المصنوعات الاجنبية(22)) (Al-Nahda Iraqi Newspaper,) (ص 4 ، 1930 ، ص (4) (Al-Nahda Iraqi Newspaper, 1930, p. 4) .

اما حال البلاد اقتصادياً ، فقد بلغت حدّاً بات من واجب المسؤولية الدعاية له والاهتمام به ، في هذه الفترة تحطمت المحاكم ودوائر الاجراء بالمدينين العاجزين عن الدفع ومعاملات الحجز تزداد يومياً بعد يوم ، فالازمة أخذت بخناق الشعب وهذه الحالة المؤلمة انما هي وليدة الوضع والسبب الرئيسي يوجه الى البريطانيين أنفسهم قبل كل واحد ، فدوائر الحكومة ودواوينها مليئة بالموظفين البريطانيين الفنيين ، ووزارة المالية يهيمن على شؤونها مستشاراً بريطانيا ، ودوائر الكمارك تخضع لمدير عام بريطاني ، وسائر الوزارات والدوائر الاخرى لها نصيبها من هؤلاء الموظفين ، فما الذي قدموه الى هذه الامة لقاء هذه الرواتب الباهضة التي تدفع لهم ولقاء الجزية التي يتلقونها من الخزينة العراقية ، وان كل اصلاح لاياتي من وراء هذه الوزارات المتعاقبة مازالت خاضعة للمشورة الصارمة ، ومازالت سيادة هذه المشورة افقار هذه البلاد ، وان كل رفاه اقتصادي لايمكن ان يحصل مالم يحدث تغييراً جوهرياً بالوضع الاقتصادي ، وهو وليد الوضع السياسي ، فمالم يصلح هذا لايرجى صلاح لذلك (⁽²³⁾ صحيفة النهضة العراقية 1930، ص 3) (Al-Nahda Iraqi Newspaper 1930, p. 3) .

كلفت الحكومتين العراقية البريطانية الكومندور السير هلتن يونغ (Young Hilten) بالسفر في الحال الى بغداد ليدرس الحالة المالية والاقتصادية في العراق ويسدي مشورته الى حكومته بشأن مسائل مستعجلة تتعلق بالعملة والميزانية ، فأن العهد الجديد يتطلب إعادة النظر في وضع سياسة مالية واقتصادية عامة يكون من طلائعها إنشاء العملة العراقية الوطنية التي تتقذنا من الارتباط بالعملة الهندية وتأسيس بنك زراعي يمد المزارعين بالقروض لأحياء اراضيهم وتعهدا بالاساليب العصرية التي تتطلب المال ، والعناية ، وتخفيض الضرائب الفادحة التي ينظر منها الزراع ، والفلاح ، والعامل ، والتاجر ، وكل الطبقة المنتجة وأنعاش المشاريع الوطنية الاقتصادية بالقروض والمكافآت ، والاشترك في رؤوس أموالها (⁽²⁴⁾ صحيفة الفرات، 1930، ص 1) (Al-Furat Newspaper, 1930, p.1)

رأت صحيفة الاستقلال بعد تصلب الجهة البريطانية في قضية ميزانية 1930 ، ((أن تتخذ لنفسها سبيلاً وتسعى الى الاقتصاد بتخفيض عدد البريطانيين الى الحد الذي أقرته

المعاهدة على الأقل ، وأن ترفض دفع الجزية الى دار الاعتماد ، وتعالج الحالة واطاعة
نصب أعينها تقارير العراقيين ، كخفامة الهاشمي وأعضاء الغرفة التجارية ، وتسترشد بأراء
خبراء والتجار والزراع والكتاب العراقيين ، وهذا خير لها من ان تضحي بدراهم خزينة الدولة
الفقيرة ، فالعراقيون يعتقدون أن الوضع الاقتصادي لا يستقر على حال مرضي ، مالم تحل
قضيته السياسية حلاً عادلاً ملائماً لرغبة العراق وجدارته في الاستقلال الكامل وتبوا مكانته
تحت الشمس فهل يستمعون)) ((25) صحيفة الاستقلال، 1930، ص8) (Al-Istiqal
. (8.Newspaper, 1930, p

عقدت الوزارة جلسة سرية خطيرة حضرها المسؤولون عن تنفيذ الخطط المالية والسياسية في
العراق من وطنيين وبريطانيين فأستقر الرأي على إلغاء وزارة الزراعة والري في الحال ، والغاء
مجلس الشيوخ والاستغناء عن تسعة من كبار الموظفين الاجانب وتخفيض 25% من رواتب
الموظفين) (26) صحيفة الفرات . 1930 ، ص 4) (Al-Furat Newspaper,
. (4.1930, p

نشرت صحيفة الاستقلال مقالاً بعنوان ((ركود في الحالة المالية العامة))، فالحكومة
العراقية لم تحرك ساكناً تجاه الازمة الا في حالة أستقدامها الخبير المالي هالتن يانغ
(Young Hilten) الذي أسدى لها نصائح بليغة هي رغبة المشورة في هذه الديار تلك
سرعان ما اقدمت الوزارة على أتباعها دون ماترى وتبصر مع العلم أنها لاتقدم العراق خطوة
في سبيل القضاء على الركود المالي أنما هي تضر البلاد ضرراً بليغاً من الناحية العلمية
والاقتصادية فتفقدتها أهم مؤسساتها بحجة الاقتصاد المزعوم ، في حين كان بوسع الوزارة
تلافي الازمة لسنوح فرص لم تخطر على البال فمبالغ شركة النفط العراقية التي دفعت
قسطين وبددتها الوزارة على الرحلات ، والمخصصات ، والطرق ، والشوارع ، في حين كان
لزماً عليها أن تصرف هذا المبلغ في سبيل حماية الثروة العامة ، ووقوفها مكتوفة الايدي
تجاه الذهب الذي يتسرب من العراق الى الخارج للتجارة ، على رغم من مشاهدتها عياناً
التدابير الحازمة التي أتخذتها الدول المجاورة لها في منع الذهب والضرب على أيدي
المتاجرين به . هذه الدول المجاورة التي أكثر رؤيس الوزراء من زيارتها ولكن تلك الزيارات
مع الاسف الشديد لم تعد على البلاد بفائدة سوى تحميل الخزينة مصاريف يستلزمها البذخ

والاسراف والافتداء بها في القوانين والانظمة التي تضيق الخناق على الصحافة ، وحرية القول ، والنشر ممايستوحي نظام كنظام هاتيك الدول ، مخوف بالدسائس ، والمخاطر ، يرى المسؤولين عنه أن من الواجب الوطني تعهده ورعايته وهو في نشأته الاولى مخافة ان تقضي عليه الايدي الاثيمة التي تعمل في الخفاء) (27) صحيفة الاستقلال ، 1932 ، ص (2) . (Al-Istiqlal Newspaper, 1932, p. 2) .

كانت الحالة الاقتصادية للبلاد تتجه الى نقطة الازمة من حين لآخر ، وقد افضى اشتدادها الى خفض كبير في حجم الانفاق ، مما أدى الى إلغاء وظائف عدة في وزارات مختلفة ، ولم يكن بوسع العراق الذي ارتبط بالاقتصاديات الرأس مالية بعد فرض الانتداب البريطاني عليه أن يبقى بمعزل عن الازمة الاقتصادية التي هزت البلدان الرأسمالية بعنف في الفترة الواقعة بين سنتي 1929-1933 ، وكان من الطبيعي ان تتعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك السنوات على السوق العراقية أكثر من غيرها ، فألقت الازمة الاقتصادية العالمية بظلالها على الاقتصاد العراقي بشكل كبير وانعكست سلباً على دخل الفرد ومستويات المعيشة ، كما اسهمت في تداعيات اجتماعية غير محموده العواقب ، فبقى الاقتصاد في حالة شلل شبه تام حتى بداية العام 1933 ، لكن آثار هذه الازمة بقيت لمدة أطول) (28) منيجل ، 2012 ، ص (28-27) . (Mengel, 2012, pp. 27-28) .

دعى السر أدوارد هلتن يانغ (Young Hilten) اصحاب المعالي الوزراء السابقون للمالية وذلك لاخذ آرائهم في الشؤون الاقتصادية وقد طلب الى ياسين الهاشمي ان يدلي بأرائه فأحالت تقاريره في أضرار الدولة المالية ، وكان في نيته ان يدعو التجار ، ورؤساء المصارف ، والبنوك ، واعضاء الفرق التجارية ، وأن رئيس الوزراء نوري السعيد قد صرح عن عزمة بتأليف لجنة اقتصادية عامة يرأسها رجل خبير وذلك لكي تعالج القضية الاقتصادية الراهنة ، لكن مضت مدة ليست بالقليلة ولم تتألف مثل هذه اللجنة والظاهر ان الاستشارة مخالفة في تأليف اللجنة) (29) صحيفة الاستقلال ، 1930 ، ص (5- Al) (Istiqlal Newspaper, 1930, p. 5) .

نشرت صحيفة الاستقلال مقالة بعنوان ((في سبيل الترفية عن الميزانية))، تضمن ماينوي السير هلتن يانغ (Young Hilten) عن أجرائه سواء في مايتناول التخفيض الذي يريد

أحداثه في الميزانية من نفقات المفتشين الإداريين ، وضباط التفتيش في الشرطة ، وغيرهم من الموظفين البريطانيين وهل سيتناول الاقتصاد رواتبهم الضخمة ، ومخصصاتهم الوافرة ، وكذلك أنقاص عدد من الموظفين الأجانب الوافر ، وهل سيشير على الحكومة البريطانية برفع الجزية التي فرضت على العراق ، بدفعها لدار الاعتماد ، وهل سيرفه عن كاهل المستهلك العراقي هذه المبالغ التي يصرفها للمستورد الاجنبي بغزو الاسواق التجارية في العراق فتَهْزَم المصنوعات الوطنية) (30) صحيفة الاستقلال ، 1930 ، ص 6 (Al-Istiqlal Newspaper, 1930, p. 6).

نشرت صحيفة السياسة مقالاً بعنوان ((المنكوبون يرزقهم على يد الوزارة الحاضرة))، بينما وزارة نوري السعيد تجدد عقود الموظفين البريطانيين ، ذوي الرواتب الهائلة وأخرها تجديدها عقود خمس ممرضات بريطانيات في المستشفى الملكي في بغداد تراها تتكبد الموظفين العراقيين برزقهم بألغاء بعض الوظائف وأحالة شاغلها الى قانون نصف الراتب (31) (صحيفة السياسة، 1930 ، ص 2) (Al-Siyasa Newspaper, 1930, p. 2). ان السر هلتن يانغ (Young Hilten) عمل على تنقيص عدد النواب في المجلس النيابي وألغاء مجلس الاعيان وتنقيص الاجانب والغاء بعض الوظائف التي لا يرى لزمها فيها (32) (صحيفة الاستقلال ، 1930 ، ص 7) (Al-Istiqlal Newspaper, 1930, p. 7).

المبحث الثالث : موقف الصحافة العراقية خلال تداعيات الازمة العالمية الاقتصادية على العراق عام 1933

كانت أهم المشاغل في نفس نوري السعيد هو إصدار عملة عراقية وطنية كان يعدها احدى ركائز الاستقلال الاقتصادي والسياسي العراقي ، وهذا يؤكد ولائه المطلق للعراق ، فقد جاء في صحيفة العالم العربي ((ان اللجنة النيابية المشتركة لاتزال تنتظر برئاسة ساسون حسقيل في لائحة قانون العملة العراقية وكان متوقفاً ان يتم حسم موضوع العملة العراقية في نيسان أو في تموز وذلك لان المسألة لاتتوقف فقط على انتهاء من عدد أنواع الدينار وسكة الدراهم الفضية والفلوس المعدنية وان الحكومتين العراقية ، والبريطانية تصر على الرغم من كل ما يبدى من اعتراضات ، وملاحظات على ترويج العملة العراقية ، فأن تحقق

ذلك على كل حال ، وحتى قبل دخول العراق عصبة الامم ، فمن الواجب على الاطلاق ان يتروى البرلمان العراقي كل التروي في هذا القانون وجميع عواقبه)) ((33) صحيفة العالم العربي، 1931، ص 4) (Al-Alam Al-Arabi Newspaper, 1931, p. 4) ، فأستحضرت الدائرة المختصة في وزارة المالية لائحة قانون العملة العراقية ((34) صحيفة الاستقلال، 1930، ص 1) (Al-Istiqlal Newspaper, 1930, p. 1) .

منذ ان أعلنت الصحف عن قانون العملة الجديدة ، اصبح الدينار حديث الناس في السوق ، والنوادي ، والمجتمعات ، فالعملة هي أساس التجارة ، والصناعة في البلاد ، وبأنهيارها ينهار صرح بناء الدولة ، وان الشروط التي أتفق عليها علماء المال ومصارف الاصدار في جميع العالم لتكون أساساً لاصدار الاوراق النقدية هي :

1- بنك لاصدار يكون داخل حدود ، الدولة وغير تابع للحكومة ماعدا في أمر المراقبة في تنفيذ القانون .

2- الضمانات لقاء الاوراق النقدية تكون قسماً من الذهب وقسماً من سندات واوراق قابلة للتحويل .

3- يدفع بنك الاصدار ذهباً لمن أراد لقاء الاوراق النقدية .

أما لجنة الاصدار فتكون لجنة مشكلة من خمسة أعضاء ثلاثة منهم أجانب وأثنان عراقيان ، وأحد العراقيين متخصصاً في علم المال ، ومقر اللجنة سيكون لندن ، وبالطبع ستكون اللجنة تابعة لقوانين بريطانيا ، فالقانون الجديد يسلم روح البلاد بيد لجنة أجنبية تسكن بلاد أجنبية ، والضمانات التي ستكون في صندوق اللجنة كلها أوراق تجارية ، السندات قابلة التحويل للباون ومعنى هذا ان الذهب سيخرج من العراق ليشتري به أوراق تجارية لتكون ضماناً ، وعلى هذا فليتدبرو رجال الامة للأمر وليتخذوه من رموز الاستقلال ومظاهره وليستشيروا في الامر رجال المال في أمريكا وألمانيا وفرنسا حتى يكونوا على بصيرة ، فأن مسألة العملة ليست مسألة داخلية فقط ، فأن لها مساس عظيم بتجارتنا الخارجية وليس من صالح البلاد في هذا الامر ان يصغي لصوت بريطانيا فقط) (35)

صحيفة صدى الوطن، 1930، ص 1) (Sada Al-Watan Newspaper 1930,) (p. 1) .

أهتمت البصرة أهتماماً خاصاً بمشروع إصدار العملة الجديدة للتداول في تشرين الاول عام 1930 فلقد كان في نية اولاً : ابطال التعامل بالربية وأحلال الدينار العراقي محلها في اليوم الاول من نيسان ولكن ذلك وجد غير قابل للعمل فعين اليوم الاول من تشرين الاول موعداً لهذا التغيير ، ولكم هذا اليوم يصادف منتصف موسم التمر وهذا الذي يجعل طلب البصرة قوياً حول تأجيل إصدار العملة الجديدة الى حلول السنة الجديدة ، فإن لدى الملاكين مبلغ يتراوح بين الستة والعشرة السكاك ربية وقد قبضوا هذا المبلغ الى مايقارب المليونين روبية قبل حلول موسم التمر ، وربما بلغت السلطات المعطاه الى مراقبي عمال الكبس والتجار والى متعهدي السفن ثلاث السكاك ربية وهذا مبلغ طائل جداً ولذلك فالبصريون يرون وجوب عدم وضع العملة الجديدة في التداول بدلاً من الربية عندما يكون موسم التمر قائماً على قدم وساق ، لان العدد الاعظم من الذين تمسهم العملة الجديدة هم أميون وأعتادوا على الربية ولذا فيجب ان لايجابهون عند حلول موسم العمل بما يعرقل أعمالهم من تغيرات في العملة واسعة النطاق .

ولا يخفي ان البصرة وحدها هي التي تتأثر بهذا التغيير وان تمر البصرة يؤلف قسماً لا يستهان به مجمع صادرات العراق الى الخارج ، والحقيقة انه لا يوجد فرق بين تداول العملة الجديدة اعتباراً من تشرين الاول أو من كانون الثاني ، ولهذا فيجب أخذ مطلب البصرة عن تأجيل العملة بنظر الاعتبار في مجلس العاصمة العراقية (³⁶) صحيفة العالم العربي ، 1931 ، ص 2 (Al-Alam Al-Arabi Newspaper, 1931, p 2) .

وضعت الحكومة قانون ضريبة الرواتب ، والمخصصات فوجدت معارضة لان هذه الضريبة ضربت على الرواتب والمخصصات لتضاف الى رواتب ومخصصات اخرى ، وطولبت بأن يشترك الاجانب مع ابناء البلاد ، ان لم يتمكن من الاستغناء عن خدماته ، وقد عزمت كذلك الى وضع قانون نصف الراتب الذي تستغنى حسب نصوصة عن فئة غير قليلة من الموظفين سداً لعجز الميزانية البالغ اكثر من ثلاثة ملايين من الروبيات ، وان السكاكا من الروبيات صرفت في سبيل المفاوضات الاخيرة التي انتجت معاهدة مجحفة بحقوق البلاد التي جعلت للأستعمار قدماً راسخة في البلاد فأستتكر الشعب العراقي أشد استتكار ، وشاركته في رأيه الشعوب المجاوره حينما تحققت ان اضرار هذه المعاهدة

سيصيبها منها ضرر هي الاخرى، وكذلك تصرف من الروبيات جزافاً بين حين وآخر لأجل تنقلات الجيش والموظفين وبدون ضرورة ماسة لذلك، وان ثلاثين الف ربية تعطى الى الخبير المالي الذي أستقدمته الحكومة لأبداء رأيه في الحالة الاقتصادية فلم يستقد العراق من قدومه ومن تقاريره سوى الاضرار المالية ، حتى ان الحكومة التي استقدمته وكببت خزينة العراق العاجزة ذلك المبلغ الباهظ لم تأخذ بتوصيته حول العملة العراقية ، كما تكببت الخزينة العراقية من المبالغ في سبيل نقل دار المعلمين الى بناية المجلس القديمة واتخاذ جامعة آل البيت مجلساً ، وكم صرفت من المبالغ لجعل كل من البنائيتين صالحة لسكنى الساكن الجديد ، فذلك الصرف لم يكن في الحسبان ولم يخطر ببال أحد بل هو الأ دليل واضح على سلوك الحكومة مسلك التبذير والاسراف في اموال الدولة ثم انها تأتينا بأسم الاقتصاد بقوانين تأخذ بواسطتها الربيه من فم الفقراء والمحتاجين من ابناء البلاد ، فأن هذه التدابير لاتجدي نفعاً تجاه النفقات التي تنفقها الحكومة تبذيراً واسرافاً والتي أوجدت هذا العجز الذي لايقوم بسده هذا المبلغ القليل (³⁷ صحيفة صدى الوطن ، 1930 ، ص3) (Sada Al-Watan newspaper, 1930, p. 3) .

كما نشرت صحيفة العالم العربي حول ((تخفيض الرواتب والمخصصات)) في مقالها ، فقد أبلغت وزارة المالية الدوائر الحكومية تعليماتها بشأن قرار مجلس الوزراء الصادر في الـ 22 من كانون الاول بتخفيض رواتب ومخصصات موظفي الدولة ، عدا الاجانب المربوطين بعقود خاصة ، على أن التخفيض 5% الاولى و 6% للثانية و 8% للثالثة فما فوق وصرحت الوزارة ان هذا التخفيض يشمل رواتب الوزراء والموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين والضباط الذين يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة وميزانية ادارة السكك الحديدية والميناء والاقواف ... أما الاستقطاعات التي اجريت فكانت بمثابة امانة بناءً على ضريبة الرواتب عن شهري تشرين الثاني وكانون الاول فنرد الى الموظفين ضمن رواتبهم لشهر كانون الثاني .

أما ماله علاقة بتخفيض رواتب المتقاعدين فأذاعت وزارة المالية بشأن تعليمات تبين فيها انه يجري تخفيض رواتب المتقاعدين وفقاً لقانون ضريبة الرواتب والمكافآت التقاعدية الصادر منذ زمن قريب على ان يستقطع تخصيص لثلاثة اشهر من راتب كانون الثاني

الحالي ، مع استثناء العشرين ربية الاولى من التخفيض للرواتب التي لا تتجاوز الـ (50) ربية ومازید عنها من الرواتب لا يستثنى ، وتعاد المبالغ المستحصلة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول الماضيين) (38) صحيفة العالم العربي ، 1931 ، ص (3) (Al- Alam Al-Arabi newspaper, p. 3) ، ونشرت ايضاً قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني لعام 1931 (39) (صحيفة العالم العربي، 1931 ، ص (2) (Al-Alam Al-Arabi newspaper, 1931, p. 2) .

فاجأت الحكومة المجلس النيابي بلائحة قانون التعريفية الكمركية الجديدة ، وطالب رئيس الوزراء المذاكرة في هذه اللائحة على طريقة الاستعجال ، غير ان بعض نواب المعارضة طلبوا تأجيل الجلسة حتى تبت لجنة الامور المالية في هذه اللائحة وبعد ذلك يتذاكر المجلس فيها وقر الرأي على هذا التأجيل ثم استؤنفت الجلسة وبدأت المذاكرة في هذه اللائحة .فقد وافق الملك فيصل ومجلسي الاعيان والنواب على وضع قانون تعريفية الرسوم الكمركية رقم 7 لسنة 1930 (40) (صحيفة البلاد ، 1930 ، ص 2) (Al-Bilad Newspaper, 1930, p. 2) .

نشرت صحيفة البلاد مقالاً بعنوان ((التعريفية الجديدة للرسوم الكمركية واهمالها المنتج الوطني ، قانون يناقض منهاج الوزارة)) ، وقد جاء في خطاب العرش أو منهج الحكومة بصريح النص :- ((ان حكومتي قائمة بأعداد لوائح قانونية لتعيين حقوق الزراع وواجباتهم وحماية وتشجيع المنتوجات المحلية والتشويق على استعمالها وتهيئة الوسائل للسير الى التوازن بين صادرات البلاد ووارداتها وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية التي تتطلب معالجة فعالة)) ، فكان المتوقع من هذه التعريفية الكمركية بأن تلتفت الحكومة الى منهاجها الاقتصادي وتأتي بتعريفية تكافح الوارد الاجنبي حقاً وفسح المجال لحماية المنتج الوطني ، لكن بعدها فوجئنا بلائحة تعريفية الكمركية رقم 7 لسنة 1930 وخاب الامل في الانفس اذا وجد ان هذه اللائحة تناقض منهج الحكومة في حماية المنتوجات الوطنية ، ويؤسفنا أن هذه اللائحة تقضي بأن تنظر فيها اللجنة المالية فوراً وان يبيت المجلس بشأنها في جلسة واحدة فلم تمهل لجنة المالية أكثر من ساعة واحدة ، واعقب نظر اللجنة عرض اللائحة

على المجلس فأقرت كما جاءت من الحكومة (⁽⁴¹⁾ صحيفة البلاد ، 1930 ، ص 2) (Al-Bilad Newspaper, 1930, p. 2) .

سنت وزارة المالية مسودة اللائحة للعملة العراقية ومهمة دراستها وأنجازها لرفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها ، وأن هذه اللائحة تضمنت بأن تكون العملة النقدية فضية عبارة عن درهم يساوي خمسة قروش صاغ وقران يساوي قرشياً صاغ ⁽⁴²⁾ (صحيفة الفرات ، 1930 ، ص 4) (Al-Furat Newspaper, 1930, p. 4) ، وعليه وافق مجلس الاعيان في جلسة يوم 13 نيسان 1931 على لائحة قانون العملة العراقية (⁽⁴³⁾ صحيفة العالم العربي ، 1931 ، ص 2) (Al-Alam Al-Arabi Newspaper, 1931, p. 2) .

نشرت صحيفة العالم العربي مقالاً بعنوان ((العملة العراقية)) ، يجري استبدال عملة العراق من الريات الى العملة الجديدة المستندة على الدينار المساوي للباون بسهولة وبشكل مرضي وأدارة العملة الجديدة واخراجها تحت هيمنة لجنة العملة العراقية التي عينتها حكومة العراق (⁽⁴⁴⁾ صحيفة العالم العربي ، 1932 ، ص 3) (Al-Alam Al-Arabi Newspaper, 1932, p. 3) .

صدرت الارادة الملكية بتعيين لجنة العملة العراقية وتأليفها من السر أدوارد هلتن يانغ (Young Hilten) رئيساً وكل من جعفر العسكري والسر بوترام هورنسيبي (Butram Hornsby) والمستر جاكوب سيلاس هاسكيل (Jacob Silas Haskell) والفيكونت غوشين (The Viscount Goshen) أعضاء آ (⁽⁴⁵⁾ صحيفة العالم العربي ، 1931 ، ص 6) (Al-Alam Al-Arabi Newspaper, 1931, p.6.)

كان الوجه الاخر لهذه العملة قاتماً بشكل يثير الأشمئزاز في كل نفس ، فأن الشركات الاجنبية وفي مقدمتها شركات النفط كانت معفيه من دفع العديد من الضرائب ، والرسوم ، وهي لم تكثف بذلك ، ولم تعر وضع البلاد المالي أي اهتمام فأخذت تلح في تلك الايام الصعبة بالذات على منحها إعفائات جديدة بما ذلك الاعفاء من ضريبة الدخل، وفعلاً أتخذت الحكومة قرارات بصدد أعفاء بعض الشركات الاجنبية من الرسوم الكمركية ، لتلجأ بعد ذلك الى الاستقرار من شركات النفط العراقية ⁽⁴⁶⁾ (احمد ، 1982 ، ص 176-177) (Ahmad, 1982, pp. 176-177) .

تحدث الملك فيصل عن الحالة الاقتصادية في العراق ، وابدى اسفه على الازمة التي تجتازها البلاد من هذه الوجة ، وأن العراق يأخذ نصيبه من الازمة العالمية والحالة على غير مايرجى ، فأن أسعار الحبوب في هبوط ، والحكومة جادة في معالجة هذه الحالة ، وتخفيض وطأة الضائقة العامة بقدر المستطاع (⁽⁴⁷⁾ صحيفة النهضه العراقية ، 1930 ، ص 4) (Al-Nahda Iraqi Newspaper, 1930, p. 4) ؛ (الربيعي ، 1989 ، ص 17) . (Al-Rubaie, 1989, p. 17) .

نشرت صحيفة الفرات مقالاً بعنوان ((الازمة الاقتصادية ووجوب الاسراع بمعالجتها)) ، فالحكومة تنتظر بفارغ الصبر ماسيقدمه أليها السر هلتن يانغ من الاراء حول الاصلاحات والمقترحات التي يرى في تطبيقها فائدة لوضع الحالة المالية ، والاقتصادية على أساس مكين ، الآن ذلك لا يحدث الا أن تكون الحكومة جازمة في تنفيذها ، حين ماتراها مفيدة لهذا الوطن ، وأذا بقيت الامة العراقية على جمودها في التجارة ، والزراعة ، والصناعة فتبقى الحاصلات العراقية من أردء نوع سيئة السمعة في الاسواق ، ويمسك المتمولون عن تأليف الشركات بأستثمار مافي البلاد من قوى كاملة ، وتظل الصناعة العراقية وهي وليدة الجهد الفردي على الاكثر من دون تشجيع وتنشيط ، فهذه كلها يجب ان تسبق مقترحات السر هلتن يانغ ، ويجب أن تمهل السبيل للبلاد الى هدفها الاسمى والى الخروج من موقفها (الحاضر) ⁽⁴⁸⁾ صحيفة الفرات ، 1930 ، ص 2) (Al-Furat Newspaper, 1930,) . (2 . p

ترك كساد سوق المحاصيل الزراعية آثار سلبية كثيرة على الوضع الاقتصادي العام للبلاد ، فأنخفض دخل الفلاح وبشكل لم يسبق له مثيل ، وعانى التجار بما في ذلك أصحاب الحوانيت من أزمة خانقة أودت برأس مال العديد منهم مما جعل الاسواق بائرة كالمقابر حسب وصف نائب الموصل ثابت عبد النور ⁽⁴⁹⁾ (احد الشخصيات السياسية الذي برز نشاطه من خلال الحفاظ على مصالح العراق والعمل على البناء والتطوير والنهوض بالمؤسسات الادارية والمالية على اسس حديثة وكان احد الاعضاء الفاعلين في جمعية المنتدى الادبي التي اسهم اعضائها في بث روح القومية وكان ايضا من مؤسسين

جمعية العهد السرية والمؤتمر العربي الاول 1913 . للمزيد ينظر : (جاسم ، 2015 ، ص 12) ؛ (احمد، 1981 ، ص 174) (Ahmed, 1981, p. 174)

((فقامت الحكومة بفرض ضريبة الحبوب والتي قررت فيه أستحصال حصتها عيناً ، اي أنها تأخذه من الحبوب المكدسة وتصدرها الى الخارج وذلك نظراً لسوء الحالة الاقتصادية وتراكم الحبوب في الاسواق))⁽⁵⁰⁾ (صحيفة الاستقلال، 1930 ، ص 2) (Al-Istiqal Newspaper, 1930, p. 2) ، وللدوافع نفسها نشرت صحيفة الشباب مقالاً بعنوان ((الازمة الاقتصادية تنذر بالخطر فأين الرجال ؟)) (وتسائلت عن قضية الازمة الاقتصادية التي تسببت أفلاس عشرات من التجار وأدت الى هلاك ألوف من المزارعين الصغار ، وقالت ((هل أنها ستستمر على حالها هذا شهوراً أو سنوات أخر فتقضي على البقية الباقية من ثروة البلاد ، أم ان وزارة الاستقلال التام أخذت على عاتقها معالجة هذه الازمة معالجة جديدة لا كالمعالجات التي يتبجح بها بعض الرجال المسؤولين في قاعة المجلس النيابي ...)) ، كما تقول ((أن نوري السعيد يضع ضمن منهاجته الوزاري معالجة هذه الازمة كما سبق لغيره من الرؤساء ، ولكن هل ياترى سيكون نصيب تطبيقها فعلياً كنصيبها من تلك الوزارات السالفة التي وقرت مسامعنا من كثرة سماع أقوالها وضجيجها وقله أفعالها....))⁽⁵¹⁾ (صحيفة الشباب، 1930 ، ص 5) (Al-Shabab Newspaper, 1930, p. 5) ؛ (الخرزجي ، د.ت ، ص 3) (Al-Khazraji, dt., p. 3) .

وصفت صحيفة الرصافة الاوضاع الاقتصادية في البلاد وماوصلت إليه حالة الزراعة والازمة الاقتصادية التي باتت تهدد المجتمع بأكمله فكتبت تقول : ((ان البلاد وصلت الى حالة سيئة تستحق منا كل العطف ، والاشفاق من جراء هذه الازمة الاخذة بخناقها والتي تزداد يوماً بعد يوم ...)) ، وأن كساد الحبوب وغياب المشترين لها وتوقف الفلاحين وارباب الاطيان عن دفع مابذمتهم الى خزينة الحكومة ، وأفلاس التجار وتوقف المصارف عن الدفع ، كلها أدلة قاطعة على أن البلاد تسير نحو الافلاس ودعت الصحيفة الى العمل بروح الاخلاص لتخليص البلاد من هذه الازمة ، ثم تسائلت : ((هل ياترى ستعالج هذه القضية بروح الاخلاص والخدمة أم ان المعالجين لها سوف يستغلونها الى منافعهم

الخاصة فيزيدوا البلاد قيماً فوق قيودها...))⁽⁵²⁾ (صحيفة الرصافة ، 1930 ، ص 2) (Al-Rusafa Newspaper, 1930, p. 2) .)

جاء في صحيفة بغداد مقالاً بعنوان «الزراع والضرائب»⁽⁵³⁾، فقد أعلنت متصرفية لواء كربلاء الاسعار النهائية للحبوب من أجل تقرير حصة الحكومة على كل من المزارعين بقدر مايقع عليه من الضرائب فعندما وبعدما أخذت موافقة وزارة المالية في بغداد أعترض المزارعين بأجمعهم على هذه الاسعار التي وجدوها منافية للحالة الاقتصادية الراهنة ولوقف الاسواق وهبوط اسعار الحبوب هبوطاً لم يسبق له نظير من قبل ، علاوة على بؤسهم وثقل كاهلهم بالديون المتراكمة والمستحقة عليهم مع أرباحها)⁽⁵³⁾ صحيفة بغداد ، 1931 ، ص 1) (1.Baghdad Newspaper, 1931, p)

عالجت الحكومة أمر هبوط أسعار الحبوب بطريقتين الاولى : طريقة أعفاء الصادر من الحبوب من الضريبة ، والثانية : طريقة أبتياح حاجات الحكومة من الحبوب من الاسواق الداخلية .

أما الطريقة الاولى : فقد نفذتها الحكومة بلائحة قانون التعريف الكمركية ، أما الطريقة الثانية: فقد أصدرت الحكومة أوامرها الى جميع الدوائر بلزوم شراء حاجاتها من الحبوب من الاسواق الداخلية ومنعت الحكومة بهذه الاوامر شراء شئ من هذا النوع من اسواق الخارج)⁽⁵⁴⁾ صحيفة البلاد، 1930 ، ص 6) (Al-Bilad Newspaper, 1930, p.6) .

عدت أهم عناصر الازمة الاقتصادية هي دخول روسيا والصين الاسواق الاقتصادية ، وسياسة التنافس الاقتصادي وفائض ديون الحرب ، والديون الاخرى، والتضخم الصرف وسعر الحاجيات بسبب الحرب العظمى، وان ولوج الحبوب الروسية الاسواق الاوربية بعد تأليف وزارة العمال التي باتت تشكل شلل كبير على بيع الحبوب العراقية ، وضعف الدعاية لها في الخارج وتآمر شركات النقل ضدها ، وأزدياد رقعة الارض المزروعة أزيداً أبرز دواعيه المضخات التي عملت السياسة المالية في العراق على تشجيعها بشتى الوسائل فأقبل المزارعون على أقتنائها)⁽⁵⁵⁾ صحيفة الاستقلال، 1931 ، ص 3) (Al-Istiqlal Newspaper, 1931, p. 3) .

ان من أسباب تقاوم الازمة الاقتصادية التباطؤ في عقد اتفاقيات تجارية مع تركيا وسوريا وأيران وحرمان قسم كبير من العراق من المتاجرة مع هذه الدول ، وان البلاد التي كانت تجارة الطرق مرتبطة بها ارتباطاً كلياً ، فكان من المفترض أن تستعجل الحكومة في عقد هذه الاتفاقيات لترويج التجارة بين هذه البلاد المتعارفة منذ أجيال بعيدة في القوم ، ولما كانت الفوائد التي يجنيها العراق ومعروفة لدى العموم فقد رأت اللجنة ان لاتسهب في بيانها وان تستغني عن أيراد الشواهد والاحصائيات في هذا الشأن ⁽⁵⁶⁾ (صحيفة العالم العربي ، 1931، ص 3) (3. The Arab World Newspaper,1931,p) .

ومن أهم الوسائل لتهوين الازمة الاقتصادية وتأمين مستقبل العراق الاقتصادي ، وانقاذ البلاد من الكساد ، أكمل الخط الحديدي الى الموصل وربطه بخط نصيبين بعد ان كاد يصل حدودنا الشمالية والذي يصل العراق بسوريا وتركيا فأوريا ، واصبح من السهل إدارة السكك الحديدية بعد عقد المعاهدة الاخيرة بأيجاد الرأس مال اللازم لهذا التمديد المفيد للسكة وللبلاد واللجنة تعتقد أن في وسع البلاد العراقية شحن مقادير عظيمة من الطحين وغيره من الحاصلات الى سوريا ومصر عن طريق هذه السكة ، ومزاحمة الطحين الذي تستورده سوريا من أستراليا ، وكندا ، والاستفادة من النخالة لعلف الاغنام والابقار والتي يصبح شحنها سهلاً ورخيصاً الى سوريا ، ومصر ، مع المحافظة على حالتها كما هي .

وهناك طرق أخرى تساعد على أنعاش التجارة في العراق وهي أكمل طريق راوندوز بتبريز الطريق الذي سيربط القسم الغني من إيران بالعراق بواسطة اللوريات الكبيرة ويعين التجار العراقيين للسيطرة على الاسواق التي مازالت روسا تحتكرها، وذلك لانقطاع تلك البلاد عن العالم ، وبعدها عن طرق المواصلات ⁽⁵⁷⁾ (صحيفة العالم العربي، 1931 ، ص 7) (7 .Al-Alam Al-Arabi Newspaper, 1931, p) .

جاء في صحيفة الثبات مقالاً بعنوان ((كيف تعالج الازمة الاقتصادية))، فيجب ان نرى كيفية معالجة الازمة والبحث عن الوسائل التي يجب أتباعها للحيلولة دون تأثيرها على العراق ، والوسائل تلك ليست هي في تخفيض رسوم الاعشار وتنقيص رواتب الموظفين كما تقضل به رئيس الوزراء ولا في الاقتصاد من ميزانية الصحة مبلغاً لايقبل عن الخمسين الف روبية في الوقت الذي نجد تشكالاتنا الصحية لاتقي بحاجة البلاد ونجد الاوباء تجتاح العراق

، وانما باتباع سياسة اقتصادية تتناول الجوهر لا العرض (58) صحيفة الثبات 1932 ،
 (ص 2) (Stability Newspaper. Issue, 1932, p. 2).
 كما نشرت مقالاً بعنوان «عجز مريع في الخزينة العراقية والتي تشكو عجزاً يربو على
 (70) لك (» ، فتقدم وزير المالية بموازنة الدولة العامة الى مجلس الوزراء للتصديق فأقرها
 بالسرعة وستأخذ شكلها القانوني ، ولقد كانت خزينة العراق تشكو حته السنة المنتهية بـ 3
 آذار 1931 عجزاً صافياً يقدر بـ (25) لكاً من الروبيات واذا اضيف اليها المبالغ الموقوفة
 على حساب السكك الحديدية البالغة نحو (45) لكاً يصبح العجز النقدي نحو (70) لكاً .
 كما ان معاملات سنة 1931 غير داخله في هذا المقدار ولا يقل عجزها عن (8) الكاك
 لان معالي وزير المالية نفسه يعترف « ان العجز فيها غير قليل (» ونكون جداً منصفين اذا
 قدرنا ذلك العجز بقدر عجز السنة الجديدة الذي يقول عنه الوزير لا يستوجب الاهتمام (59)
 صحيفة الثبات، 1932 ، ص 3) (Al-Thabat Newspaper, 1932, p. 3) .
 وأذا اضعنا هذه الثمانية الكاك المخمنه للسنة 1931 غير المنتهية مع العجز المخمن
 للسنة الجديدة فيكون مجموع العجز في ميزانية الدولة هو (86) لكاً من الروبيات اي ان
 العجز يمثل بالمائة (25) من موازنة الدولة فهل ذلك لا يستوجب الاهتمام ؟ ، وهذه ارقام
 مغلوبة لاتمثل الحقيقة والواقع وانما يراد منها اخفاء الحقيقة الراهنة عن انظار الشعب ولو
 اردنا ان نستخلص العجز الحقيقي لظهر اكثر بكثير مما ذكر . اما الواقع الملموس
 فهو اضع بكثير فالحكومة نظمت الميزانية على اساس تخمين الايرادات بنحو (468) لكاً
 من الروبيات مع العلم ان وضع العراق الاقتصادي لايشجع على صحة هذا التخمين ، فان
 تخمين الوزارة يزيد عن الايرادات المتحققة بما لا يقل عن (15%) (60) صحيفة الثبات،
 1932 ، ص 7) (Al-Thabat Newspaper, 1932, p. 7) .

3. الخاتمة

شكلت الازمات الاقتصادية الدورية جزءاً من النظام الرأسمالي الذي يتعرض الى
 تقلبات اقتصادية بين فترة واخرى ، وقد كانت ازمة الكساد العالمي اكثر شدة وعمقاً
 وشمولية وتأثيراً على اقتصاديات الدول النامية ومنها العراق ، وتوصلنا الى ان ارتباط
 العراق بالسوق الرأسمالية في وقت مبكر بفعل الاحتلال البريطاني وفرض التبعية

والهيمنة والتخصص في انتاج المواد الاولية التي كانت توجه اساساً للتصدير ، أدى الى تدهور صادرات العراق الرئيسية كالحبوب والتمور والصوف والجلود بسبب انخفاض الطلب العالمي وتكديس الانتاج وانخفضت الاسعار وانتشرت البطالة وتراجعت مستويات المعيشة ، وهذا ادى بالحكومة الى اتباع طرق عالجت بدورها الوضع ومنها معالجة أمر هبوط اسعار الحبوب بطريقتين الاولى عن طريق اعفاء الصادر للحبوب من الحكومة والثانية اتباع طريقة ابتياع حاجات الحكومة للحبوب من الاسواق الداخلية ، كما عالجت امر اكمال مشاريع سكك الحديد التي بدورها تسهل عملية تصدير كافة الحاصلات الزراعية الى الدول المجاورة وبالتالي سوف تساعد في انعاش التجارة في العراق .

المصادر

- الربيعي ، اسماعيل نوري . (1989). تاريخ العراق الاقتصادي 1931-1933 . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد .
- الخزرجي ، بشرى عاشور و خليف ، عماد مطير . د.ت . الاقتصاد العراقي بين ازمة الكساد 1929-1932 والازمة المالية العالمية 2008 (الاثار والمعالجات). الجامعة المستنصرية ، العراق .
- التكريتي ، عبد المجيد كامل عبد اللطيف . (2010) . (الوزارات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الاحتلال الامريكي 1921-2003 ، رؤسائها ،وزرائها ، منهاجها ، تعديلاتها ، استقلالها ، ج 1 . بغداد.
- التكريتي ، عبد المجيد كامل عبد اللطيف . (1991) . دور الملك فيصل في تأسيس الدولة العراقية 1921-1933 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، بغداد ، الجامعة المستنصرية .
- الجوال ، خالد احمد ، (2013) موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (1920-1958) ، بغداد ، اصدارات مشروع بغداد ، ج 2 .

- الجوال ، خالد احمد ، (2013) موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (1920-1958) ، بغداد ، اصدارات مشروع بغداد ، ج 1 .
- احمد ، كمال مظهر . (1981) . الطبقة العاملة العراقية . دار الرشيد . بغداد .
- السراج ، طارق يونس عزيز ، (1991) جميل المدفعي ودوره السياسي في السياسة العراقية 1890-1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الاداب .
- جاسم ، اسامة مهدي ابراهيم ، (2015) ثابت عبد النور (سيرته ودوره السياسي في العراق) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، بغداد .
- رشيد ، عبد الوهاب حميد . (2002) . العراق المعاصر . دار المدى للثقافة والنشر . دمشق .
- عبد النبي ، أحمد عبدالواحد (2013) اثر الازمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الامريكية 1929-1933 ، مجلة الباحث ، العدد 3 <
- منجيل ، عدنان جلاب . ، (2012) . جريدة العراق في سنوات الانتداب البريطاني (1920-1932) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام .
- نعمة ، كاظم . (2011) . الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال . الدار العربية للموسوعات . بيروت .
- زكي ، مأمون أمين ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921-1958 ، لندن ، دار الحكمة .

الصحف

- صحيفة الرافدان
- صحيفة العراق
- صحيفة الفرات
- صحيفة الاستقلال

- صحيفة النهضة العراقية
- صحيفة السياسة
- صحيفة العالم العربي
- صحيفة البلاد
- صحيفة الثبات
- صحيفة الشباب
- صحيفة الرصافة
- صحيفة البلاد
- صحيفة المدى
- صحيفة صدى الوطن
- صحيفة نداء الشعب

References:

- Al-Rubaie, Ismail Nouri (1989). The Economic History of Iraq 1931-1933. Unpublished Master Thesis, First College of Education, University of Baghdad.
- Khazraji, Bushra Ashour and Khalif, Imad Mutair.(Dt). The Iraqi economy between the recession crisis of 1929-1932 and the global financial crisis 2008 (effects and treatments). Al-Mustansiriya University, Iraq.
- Al-Tikriti, Abdul Majeed Kamel Abdul Latif. (2010). The Iraqi ministries since the establishment of the Iraqi state until the American occupation 1921-2003, their heads, their ministers, their curriculum, their amendments, their independence, Part 1. Baghdad.
- Al-Tikriti, Abdul Majeed Kamel Abdul Latif. (1991). King Faisal's role in establishing the Iraqi state 1921-1933, PhD thesis (unpublished), Baghdad, Al-Mustansiriya University.
- Al-Jawwal, Khaled Ahmad,(2013). Encyclopedia of Media of Senior Royal Iraqi Politicians (1920-1958), Baghdad, Baghdad Project Publications, C2.
- Al-Jawwal, Khaled Ahmad,(2013) Encyclopedia of Media of Senior Royal Iraqi Politicians (1920-1958), Baghdad, Baghdad Project Publications, C1.
- Ahmed, Kamal Mazhar.(1981). Iraqi working class. Dar Al Rasheed. Baghdad .
- - Al-Sarraj, Tariq Yunis Aziz,(1991). Jamil Al-Madfai and his political role in Iraqi politics 1890-1958, MA thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Arts.
- Jassim, Osama Mahdi Ibrahim,(2015). Thabet Abd al-Nur (biography and political role in Iraq), MA Thesis (unpublished), University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education, Baghdad.

- Rashid, Abdul Wahab Hamid.(2002) . Contemporary Iraq. Dar Al-Mada for Culture and Publishing. Damascus.
- Abdul Nabi, Ahmad Abd al-Wahid,(2013). The Impact of the Global Economic Crisis on the Politics of the United States of America 1929-1933, Al-Bahith Magazine, Issue 3.
- Mengeel, Adnan Jalab. (2012). Al-Iraq newspaper in the years of the British mandate (1920-1932), MA (unpublished), University of Baghdad, College of Information.
- Grace, Kazem. (2011). King Faisal I, the British and independence. Arab House of Encyclopedias. Beirut.
- Zaki, Mamoun Amin,(2011) The Prosperity of Iraq Under the Monarchy 1921-1958, London House of Wisdom , p. 108.

Newspapers

- Al-Rafidan Newspaper
- Iraq newspaper
- Al-Furat Newspaper
- Al-Estiqlal Newspaper
- Al-Nahda Iraqi newspaper
- Policy statement
- Arab world newspaper
- Al-Bilad newspaper
- Stability Newspaper
- Youth newspaper
- Al-Rusafa Newspaper
- Al-Bilad newspaper
- - Range newspaper
- Sada Al Watan Newspaper
- Al-Sha`ab Newspaper